مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
El - Acil Journal for Economic and Administrative Research
ISSN: 2571-9866
EISSN: 2661-7854
المجلد:7/العدد:1/أفريل ،2023،ص ص659-676

# تحديات بنك الجزائر بعد جائحة كوفيد 19

# Challenge of the Bank of Algeria after the Covid-19 pandemic

* أحلام معيزي
Maizi AHLEM
جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس–الجزائر
ahlem.maizi@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2023/02/04 تاريخ القبول: 2023/03/25 تاريخ النشر: 2023/04/30

**الملخص :**

شهد العالم مع بدايات 2020 جملة من التحديات في المجالات الاقتصادية الاجتماعية و حتى السياسية نتيجة لما أفرزته جائحة كورونا على إقتصاديات العالم ككل، حيث هدفت هذه الدراسة الى معرفة الكيفية التي واجهت بها البنوك المركزية أزمة كوفيد 19، و قد إنتهجت البنوك المركزية جملة من الإجراءات لمواجهة الأزمة، وقد توصلنا الى أن بنك الجزائر سارع الى إعتماد جملة إجراءات متعلقة بالسياسة النقدية و القواعد الإحترازية التي من شأنها دعم السيولة و تجنب اللاثار السلبية، كما أصبح بنك الجزائر أمام جملة من التحديات أهمها ضرورة التوجه نحو الشمول المالي.

**كلمات مفتاحية:** كوفيد 19، بنك الجزائر، الشمول المالي، التأهيل

**تصنيف JEL** : I12, G20,G21

**Abstract :**

With the beginning of 2020 the world witnessed a number of challenges in the economic, social and even political fields, as a result of what the corona pandemic has produced on the economies of the world as a whole, This study aimed to find out how the central banks faced the covid 19 crisis.

Central banks have taken a number of measures to confront the crisis, and we have concluded that the Bank of Algeria hastened to adopt a number of measures related to monetary policy and precautionary rules that would support liquidity and avoid negative effects, The Bank of Algeria is also faced with a number of challenges, the most important of which is the need to move towards financial inclusion

**Keyword** :Covid 19, Bank of Algeria, financial inclusion, qualification

**Jel Classification codes :**I12, G20,G21

* المؤلف المرسل

**1. مقدمة:**

تسببت جائحة كورونا في خلق أزمة انسانية و صحية غير مسبوقة، كما أدت الى هبوط اقتصادي حاد عبر العالم بسبب درجة عدم اليقين لإمكانية احتوائه و طول مدته، وبسبب الاغلاق الاحترازي الذي اعتمدته معظم دول العالم الأمر الذي أدى الى اغلاق عديد القطاعات الاقتصادية مما انعكس بشكل سلبي على قدرة المصارف، حيث لم يكن واضح كيف للمصارف العالمية أن تتجاوز هذه الأزمة ما ادى بها لمواجه جملة من المخاطر و التحديات في ظل ظروف تلوح بإمكانية تعرضها لأزمة مالية عالمية ، و بما أن المخاطر في القطاع البنكي من أهم المواضيع التي يجب أن يسلط عليها الضوء مع ضرورة الحاجة الى السيطرة عليها خاصة في ظل الاضطرابات الاخيرة التي اثرت على القطاع المصرفي واقتصاديات الدول، على هذا الأساس فقد توجهت كل من البنوك و الهيئات الرقابية الى الاهتمام اكثر بالمخاطر و البحث عن آليات فعالة من أجل ادارتها ذلك من خلال ايجاد الاستراتيجيات اللازمة، حيث نجد كبرى اقتصاديات العالم مثل الصين و الولايات المتحدة الأمريكية سعت الى اعتماد حزمة تحفيزية لنظامها المالي من خلال تجنيد البنوك المركزية الى البحث عن آليات تساعد البنوك لمواجهة المخاطر.

كذلك نجد الجزائر مع بداية جائحة كوفيد 19سنة 2020 كانت تعيش جملت من التحديات في ظل مرحلة انتشار فيروس كورنا الذي كان سببا في اعلان الحجر المنزلي منذ 24 فيفري 2020 الذي انجر عنه غلق كافة المؤسسات التربوية المعاهد و الجامعات، غلق كل الاعمال التجارية أملا في احتواء الفيروس و التقليل من عدد الاصابات في ظل غياب اللقاح خلال تلك الفترة كل ذلك أدى الى تأزم الأوضاع الاقتصادية عامة و دخول النظام المصرفي الجزائري أمام جملة من التحديات خلال تلك الفترة، الأمر الذي جعل بنك الجزائر يسعى الى محاولة احتواء الاوضاع عبر وضع جملة من الاجراءات التي من شأنها أن تساهم الى التقليل من حدة هذه المخاطر، وقد إعتمد بنك الجزائر جملة من الاجراءات الرقابية و الاحترازية خلال تلك الفترة لإمتصاص قوة الأزمة و التقليل من آثارها، وبعد ثلاث سنوات من هذا المنطلق سوف نحاول معرفة التحديات التي واجهها النظام المصرفي عامة و بنك الجزائر خاصة، كذلك بعد تجاوز جائحة كورونا هل هناك تحديات أخرى يواجهها بنك الجزائر و منه نطرح الإشكالية التالية:

- ✓ لقد اثرت جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي بشكل عام و النظام المصرفي بشكل خاص في ظل ذلك ما تحديات بنك الجزائر بعد جائحة كوفيد 19؟

انطلاقا من الاشكالية المطروحة يمكن أن نطرح الفرضيات التالية :

- ✓ أثرت جائحة كورنا على النظام المصرفي العالمي و من ضمنه الجزائري الأمر الذي فرض على البنوك المركزية ضرورة اعتماد برامج تحفيزية و كذا برامج رقابية من أجل تفعيل ادارة المخاطر المنجرة عنه .
- ✓ لقد ادت جائحة كورونا و استمراره لأكثر من سنتين الى ظهور تحديات جديدة واجهها النظام المصرفي الجزائر؛

تهدف هذه الدراسة الى تحليل:

- ✓ في ظل التحديات الجديدة التي وجد النظام المصرفي الجزائري أمامها لابد من ضرورة تحديد اجراءات رقابية و تحفيزية في اطار تلك الظروف، من أجل تحقيق الاستقرار المالي، في ظل ظروف محلية و عالمية صعبة .
- ✓ بعد جائحة كورونا إتضحت بعض التحديات أمام النظام المصرفي ككل و أصبح في ظل ذلك لابد من البحث عن سبل فعالة لتجاوزها من أجل تفعيل أداء النظام المصرفي ككل و الارتقاء بتنافسيته.

للإجابة على الاشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، و ذلك من أجل وصف و تحليل أثر جائحة كورونا على النظام المصرفي بشكل خاص بالاعتماد على التقارير و الدراسات الحديثة حول الموضوع .

## 2. الاجراءات الرقابية و الاحترازية لمواجهة جائحة كورونا

ان التحدي الكبير الذي كان على عاتق البنوك المركزية عبر العالم و الذي يتضمن ضرورة السعي نحو الحفاظ على الاستقرار المالي، مع بناء خطط للدفاع عبر ترتيبها من الأهم للمهم حيث إتجهت أغلب البنوك الى تخفيض معدلات الفائدة حيث سيعزز آثار هذا التخفيض إعادة توجيه المسار المستقبلي للسياسة النقدية، كما فرض الوضع على البنوك المركزية التدخل من أجل دعم السيولة و ذلك عبر سياسة السوق المفتوحة، عبر دخولها كمشتري مما سيسمح بإحتواء الضغوط و منه الإستمرار في منح الإئتمان بأسعار معقولة. و لأن للبنوك المركزية الدور الفاعل في حماية استقرار الأسواق المالية العالمية فقد عمدت الى تبني جملة من الاجراءات الوقائية التي

يمكن أن تسمح بتخفيف الضغوط و إحتواء المخاطر التي تهدد الإستقرار المالي و هي كآلاتي: (صندوق النقد الدولي، 2020)

- ✓ استخدام هامش أمان رؤوس الأموال والسيولة لدى البنوك في استيعاب الخسائر وضغوط التمويل. وإذا كان الأثر كبيرا أو طويل البقاء هناك تأثير على كفاية رأس المال المصرفي، ينبغي أن تتخذ أجهزة الرقابة إجراءات موجهة، منها أن تطلب إلى البنوك تقديم خطط معقولة لاستعادة رأس المال. وقد يكون على السلطات أيضا أن تبادر بتقديم الدعم من المالية العامة – إما في صورة دعم مباشر أو تخفيف ضريبي – لمساعدة المقترضين على سداد قروضهم وتمويل عملياتهم، أو تقديم ضمانات ائتمانية للبنوك.
- ✓ ينبغي لأجهزة الرقابة أيضا أن تشجع البنوك على التفاوض، بصورة حذرة، على تعديلات مؤقتة في شروط القروض المقدمة لقطاعي الشركات والأسر التي تعاني لسداد خدمة ديونها.
- ✓ أن تعمل السياسة النقدية و السياسة المالية معا على تخفيف أثر صدمة كوفيد-19 وضمان تعاف مطرد ومستدام بمجرد أن تصبح الجائحة تحت السيطرة. وسيكون التنسيق الدولي المستمر ضروريا لدعم البلدان المعرضة للخطر، واستعادة ثقة السوق، واحتواء المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي.
- ✓ تعزيز السيولة عبر تقديم سيولة إضافية للنظام المالي سواء من خلال عمليات السوق المفتوح، او الاتفاق مع عدد من البنوك المركزية على زيادة تقديم السيولة الدولارية من خلال ترتيبات خطوط تبادل العملات ، كما تم إعادة تفعيل البرامج التي أستخدمت أثناء الأزمة المالية العالمية بما في ذلك شراء الأصول الأخطر كسندات الشركات مما يساهم في إحتواء ضغوط الرافعة المالية لتكلفة الائتمان؛
- ✓ تفعيل الرقابة على البنوك عبر إنشاء آليات للتنسيق بين المراقبة و تقييم المخاطر من حيث مدى القدرة على إن كانت السياسات المطبقة لا تزال ملائمة، و هل الاجراءات المعمول بها لتخفيف آثار المخاطر كافية.

في ظل مضاعفة دعم برامج الاقتصاد من قبل البنوك المركزية العالمية، فقد إنتهج بنك الجزائر جملة من الإجراءات من أجل تخفيف من وطأة الجائحة عبر إعتماد آليات من أجل دعم مستويات السيولة النقدية التي تأثرت نتيجة تباطؤ النشاط الإقتصادي وذلك عبر إعتماد جملة من الإجراءات الوقائية و كذا التحفيزية .

**1.2 الاجراءات الوقائية المتعلقة بالسياسة النقدية و القواعد الاحترازية المطبقة في البنوك الجزائرية:** (بنك الجزائر، 2020، صفحة 32)

ان التحدي الكبير الذي كان على عاتق البنوك المركزية عبر العالم و الذي يتضمن ضرورة السعي نحو الحفاظ على الاستقرار المالي، مع بناء خطط للدفاع عبر ترتيبها من الأهم للمهم حيث إتجهت أغلب البنوك الى تخفيض معدلات الفائدة حيث سيعزز آثار هذا التخفيض إعادة توجيه المسار المستقبلي للسياسة النقدية، كما فرض الوضع على البنوك المركزية التدخل من أجل دعم السيولة و ذلك عبر سياسة السوق المفتوحة، عبر دخولها كمشتري مما سيسمح بإحتواء الضغوط و منه الإستمرار في منح الإئتمان بأسعار معقولة. وقد إعتمد بنك الجزائر في ظل ذلك جملة من الاجراءات الوقائية و التي نوجيزها في مايلي:

- **تخفيض الاحتياطي القانوني و السعر الاساسي لبنك الجزائر:** حيث اتجه بنك المركزي الجزائري نحو تخفيض الاحتياطي القانوني من 10% الى 8%، ثم تم تخفيضها مرة أخى الى 6 %و ذلك في إطار التعليمة الصادرة بتاريخ 29 أفريل 2020،و جاء هذا القرار من أجل تعزيز السيولة لدى البنوك و السعي نحو دعم النشاط الإقتصادي.
- **تخفيض الحد الأدنى للسيولة و تصنيف الديون:** حيث بدأت بوادر الإهتمام بالحد الأدنى للسيولة من قبل بنك الجزائر عبر السعي لمسايرة معايير السيولة المتضمنة لاتفاقية بازل منذ 2011 و ذلك عبر اصدار الامر 11-01 و كان فيه مايلي :
- **نسبة تغطية السيولة:** وهي تمثل الحد الأدنى لنسبة السيولة و يتم احتسابها بالعلاقة :

$$\text{الحد الأدنى للسيولة} = \frac{\text{الأصول السائلة في الآجال القصيرة}}{\text{الخصوم المستحقة في الآجال القصيرة}} * 100\% \geq 100\%$$

تهدف هذه النسبة الى ضمان قدرة كل من البنوك على دفع سحوبات المودعين في أي لحظة لتسهيل مراقبة مدى احترامها لهذه النسبة، كما عليها تبليغ بنك الجزائر في نهاية كل ثلاثي بالحد الأدنى لنسبة السيولة . إلا أنه تم تخفيض هذه النسبة الى 60% وذلك ما أقره محافظ بنك الجزائر في 06 أفريل 2020

- **اعفاء البنوك من الالتزام بوضع وسادة الأمان:** حيث كانت البنوك ملزمة بأن تشتمل وسادة أمان التي تتكون من أموال خاصة قاعدية تغطي 2.5 % من المخاطر المرجحة، و تهدف النسبة الى الرفع من قدرة البنوك ليس فقط لتحقيق نسبة الملاءة المستهدفة بل أيضا تعزيز مكانتها و تفعيل قدرتها التنافسية ، لكن في ظل الضروف الراهنة تم اعفاءها من وضع وسادة الأمان من أجل دعم أثر حجم السيولة لديها.
- **اعادة جدولة ديون العملاء** : نظرا للأوضاع الاقتصادية الراهنة سمح بنك الجزائر للبنوك بأن تقوم بإعادة هيكلة مؤقتة لآجال استحقاق القروض بسبب انعكاسات الجائحة على كل المتعاملين و المقترضين بشكل خاص،حيث تم تمديد آجال تخفيض معدل الفائدة على القروض الاستثمارية و اجراءات اعادة الجدولة ابتدأ من مارس 2020 من خلال مرسوم تنفيذي صادر في 01-2020 طبيعة الفيئات والمؤسسات التي ستستفيد من هذا الاجراء (جريدة الشروق، 2020)مع إمكانية منح قروض جديدة للعملاء اللذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة .
- **ضرورة تشجيع العملاء على استخدام وسائل الدفع غير نقدية** بالرغم من أن بداية الاهتمام باستخدام وسائل الدفع الحديث كانت منذ 1998 عبر انشاء شركة SATIM،و التوجه نحو إستخدام وسائل الدفع ARTS الذي بدأ قيد التشغيل منذ سنة 2006 و عرف بعدها تطورا محسوسا حيث دخل نظام الدفع الإجمالي الفوري للمبالغ الكبيرة والمدفوعات المستعجلة و سجل هذا النظام خلال سنة 2017 ما يعادل 772.229 عملية، بمبلغ إجمالي قدره 29272.99 مليار دينار، مقابل 414.272 عملية، بمبلغ قدره 339227 عملية، بمبلغ إجمالي قدره 998963 مليار دينار مقابل 328404 عملية، بمبلغ قدره 2016923 مليار دينار في 2016 (بنك الجزائر، 2017، صفحة 91). إلا أن التأكيد على ضرورة التوجه نحو هذا النوع من الوسائل فرضته تداعيات جائحة كورونا و هو ما استدعى الى التنسيق بين وزارة البريد و الإتصال السلكي و اللاسلكي من أجل إستخدام الصراف الآلي مع ضرورة توفر السيولة على مستواها، في ظل دعم استخدام وسائل الدفع الغير نقدية و هو ما نلحظه من ارتفاع محسوس فيما يخص حجم المعاملات المسجلة حيث تم تسجيل سنة 2021 مليوني عملية تجارية عبر أجهزة الدفع الإلكتروني بمبلغ 15 مليار

دينار بنسبة زيادة قدرت بـ 200 % مقارنة بسنة 2020 أين تم تسجيل 111 ألف عملية تجارية بمبلغ 4.7مليار دينار ( جريدة الشروق، 2021)، و تشجيعا لإستعمال المنتجات الرقمية أصدر بنك الجزائر في نفس الفترة نظام آخر ينص على مجانية بعض الخدمات المصرفية ( بطاقة مصرفية، كشف الحساب السنوي، إستعمال الصراف الآلي، من أجل تحفيز العملاء على إستخدام وسائل الدفع الغير نقدية، كذلك دفع البنوك العاملة على الإبتكار و تقديم منتجات جديدة.

- **حماية أصحاب المصالح** : سواء عبر تفعيل ادارة المخاطر التشغيلية من خلال اعتماد الاساليب الوقائية المعتمدة ضمن الجائحة من تباعد الإجتماعي و تعقيم، التشجيع على أخذ اللقاح و الاعتماد أكثر على أساليب الخدمة عن بعد من أجل حماية الموظفين و العملاء على حد سواء، أو من خلال التأكيد على ضرورة التوسع في إستعمال وسائل الدفع الغير نقدية في ظل التنسيق مع وزارة البريد و الاتصال السلكي و اللاسلكي.

## 3. توجهات بنك الجزائر بعد جائحة Covid 19:

إن إستراتيجية عمل البنوك الجزائرية لمواجهة مختلف التحديات، ذلك من خلال وضع إستراتيجية عمل تمكنها من تعظيم الاستفادة من ايجابيات التحديات الراهنة، و بالمقابل العمل على التقليل من حدة السلبيات و المخاطر التي يفرزها التطور المصرفي في شتى مجالاته و تخصصاته، في هذا النطاق تتوفر للبنوك الجزائرية العديد من الخيارات و الإمكانات التي تسمح بتحقيق هدفها الأساسي و المتمثل في ضمان الاستمرارية وحجز مكانة لها ضمن المنافسة العالمية، أهم هذه الخيارات نذكر منها:

### 1.3 ضرورة إعتماد برامج تأهيلية للنظام المصرفي الجزائري:

إن عولمة المنافسة و تنوع الأسواق وتجديد المنتجات و تطبيق التكنولوجيا الحديثة، ساهم في تغيير محددات المنافسة على المستوى الدولي، وحسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI) فان التأهيل المؤسساتي يهدف إلى ترقية القطاع التنافسي وتطويره ليصبح ذا قدرات و كفاءات هيكلية (رزيق و بوزعرور، 2001، صفحة 23)، ومن هنا يمكن أن نوجز أهداف التأهيل في النقاط الآتية (شلابي، 2006، صفحة 18)

- يهدف التأهيل إلى دعم القدرة التنافسية للمؤسسة فهو لا يقتصر على محيطها الداخلي بل يمتد إلى محيطها الخارجي.
- التأهيل جهد واعي هادف ومستمر تنظم إليه المؤسسة طواعية :
  - ✓ جهد واعد: لأنه مبني على دراسات دقيقة؛
  - ✓ جهد هادف:يهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية؛
  - ✓ جهد مستمر:يمكن اعتماده بشكل دائم في إطار التخطيط الاستراتيجي.
- يختص التأهيل بدعم النشاط المادي وغير المادي الذي يهدف إلى دعم القدرة التنافسية كتحسين طرائق التسيير و تأهيل اليد العاملة وتحديث وسائل الإنتاج وتحسين النوعية، الاستفادة من التكنولوجيا.

- **جودة و تطوير الخدمات البنكية:** حيث يعتبر تحسين جودة الخدمة اكبر تحدي يواجه المنظمات، إذ تتحقق الجودة عندما ينجح البنك في تصميم و تنفيذ و تقديم خدمة تشبع حاجات و توقعات العملاء، حيث تعد الجودة سلاحا فعالا ولن يمانع عملاء كثيرون في أن يدفعوا أكثر ليتلقوا خدمات أرفع جودة، فجودة الخدمة المصرفية تشمل عدة معايير منها:درجة الثقة، سرعة الاستجابة، الكفاءة أو القدرة، الوصول إلى الخدمة و المصداقية بالإضافة إلى اللباقة، الأمان، إلا أن فشل الخدمة في الوفاء باحتياجات العميل لن يعوضه أي جهد تسويقي في عناصر المزيج التسويقي الأخرى،إذا كانت جودة الخدمة تتوقف على ذوق العميل و تقييمه الشخصي لها، فانه قد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في مجال جودة الخدمة وجود فجوة مرتبطة بادراك الزبائن لجودة الخدمة المقدمة، فالفجوة هي معيار لدرجة تطابق الأداء الفعلي للخدمة مع توقعات الزبائن لهذه الخدمة.
- **تطوير الكفاءات البشرية** : لقد أصبح العنصر البشري يمثل أهمية جوهرية للبنوك نظرا للتقدم التكنولوجي السريع و التغيرات المتلاحقة في احتياجات العملاء و رغباتهم، الى جانب حدة المنافسة مما يتطلب أهمية كبيرة لتطوير الكفاءات البشرية و لكي يتحقق ذلك لابد أن تقتنع ادارة البنك و موظفيه بتحقيق التميز في أداء الخدمات المصرفية،و على الرغم من الجهود المبذولة من قبل إدارات البنوك العمومية السنوات الاخيرة لتطوير الموارد البشرية إلا أنها تظل محدودة النتائج ما لم يواكبها الرفع من

كفاءة العنصر البشري و قدراتهم اللازمة لإستعاب التطورات المتلاحقة من أجل الوصول الى نموذج " المصرفي الفعال (زيدان، 2009، صفحة 7_8).

- **تفعيل أنظمة المعلومات و التكنولوجيا:** لا تزال البنوك الجزائرية غير مؤهلة في اعتماد التطورات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصال للدخول الى الاقتصاد العالمي و بالرغم من الجهود المبذولة في مجال تطوير المنظومة المصرفية في ظل برامج AMSFA الذي تم تطبيقه في ظل برامج MEDA. و اذا راجعنا هدف البنوك في استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في المجال المصرفي و خاصة تلك المرتبطة بالقنوات الالكترونية و أدوات الدفع الالكترونية لوجدنا أنها تهدف من جهة الى العصرنة لمواكبة تحديات العصر و تعزيز المكانة التنافسية و من جهة أخرى تهدف لرفع كفاءة أدائها التجاري و الحفاظ على عملائها و جذب عملاء جدد الامر الذي ينعكس على أدائه المالي مما يساهم في زيادة ارباحه (ميهوب، 2014، صفحة 263).
- **تطوير النظم المحاسبية** : خاصة أن النظام البنكي الجزائري لا يزال يعاني من القيود المالية المحاسبية و التنظيمية التي تحد من قدرته على مواكبة التطورات العالمية الحديثة، بالرغم من أن الجزائر اتجهت نحو تطبيق النظام المحاسبي المالي منذ 2010 تطبيقا للمادة 07-11 غير أن هذا المعيار يطرح مشكل الشفافية و الافصاح امام البنوك الجزائرية خاصة أن تطبيقها متعلق بالافصاح العام في القوائم المالية ، فالمعيار ينطبق على كافة المخاطر الناجمة عن جميع الأدوات المالية باستثناء البعض منها و في هذا السياق فان تحدي تطبيق المعايير الدولية لن يمكن تجاوزه حتى يكون هناك افصاح و شفافية في ظل تعليمات صارمة على القوائم المالية (بربار و قلمين، 2014، صفحة 205).

كلها آليات من شأنها أن ترفع من أداء البنوك الجزائرية و تزيد من تنافسيته، كما أن هذه الآليات ستسمح بإمكانية التوجه نحو الشمول المالي دون عقبات أو تحديات،و هو ما تسعى اليه البنوك حاليا من خلال البحث عن المناخ الملائم من أجل التوجه للشمول المالي لما له من أهمية على عدة مستويات.

### 2.3ضرورة التوجه نحو الشمول المالي:

عرف إتحاد المصارف العربية الشمول المالي على أنه " مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات، والمؤسسات،

والأفراد، خصوصا شرائح الدخل المنخفض في المجتمع، على عكس الإقصاء المالي الذي يستثني هذه الشرائح. يتطلّب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات على الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية وبطريقة مسؤولة (اتحاد المصارف العربية ، 2019)

و عرفه البنك الدولي على أنه إمكانية الافراد و الشركات الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار معقولة تلبي احتياجاتهم من معاملات ومدفوعات ومنتجات ادخار وتسهيلات ائتمانية وقروض وخدمات تأمين التي يتم تقديمها على نحو مسؤول ومستدام (البنك الدولي ، 2022).

و منه يمكن التوصل الى أن الشمول المالي يعتمد على الخدمات و المنتجات المالية التي تتحقق فيها الجودة مع انخفاض الأسعار مما يسمح لأكبر فئات المجتمع خاصة ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من هذه الخدمات بإختلاف أنواعها ومنه إستخدامها بفعالية و بطريقة مسؤولة.

إن التزايد المستمر بضرورة التركيز على الشمول المالي التي يتيح لكافة المتعاملين بكل إختلافاتهم الحصول على خدمات بنكية على درجة من الجودة و بأقل التكاليف، حيث يسمح الشمول المالي للأفراد الشركات و المتعاملين الوصول لمختلف الخدمات المالية المتوفرة دون عواقب أو حواجز أو تكاليف إضافية و هو ما يجعل للشمول المالي جملة من الخصائص نلخصها: (أسامة و رحمة، 2021، صفحة 648)

- ✓ **العموم و التنوع** : من خلال استهداف جميع شرائح المجتمع خاصة محدودي الدخل، كما يجب أن تقدم خدمات و منتجات بنكية متنوعة؛
- ✓ **السعر و الجودة**:تقديم خدمات ذات جودة و بأقل التكاليف ؛
- ✓ **الوقت و التوسع**: سرعة تقديم الخدمات مع ضرورة سهولة الوصول إليها.

**أهمية الشمول المالي**: تتجسد أهمية الشمول المالي ليس للفرد فقط بل الأسرة و المجتمع و هي كالآتي : (صندوق النقد العربي، 2020، صفحة 5)

- يتيح الشمول المالي للأفراد فرص أفضل لإدارة الأموال بشكل سليم آمن يفتح فرص للإدخار و للإستثمار في التعليم ة الصحة و تأسيس المشروعات، و إدارة المخاطر و مواجهة الصدمات؛

- يساعد الشمول المالي الأسرة على إدارة المدخرات ة تجنب التقلبات المالية الطارئة و التخطيط للمستقبل بشكل أفضل؛
- أما أهمية الشمول المالي بالنسبة للمجتمع فهو يسمح لهم بتوجيه المدخرات نحو الفرص الإستثمارية بما يساعد على تأسيس المشروعات و خلق المزيد من فرص العمل و منه زيادة مستويات الدخل و تحقيق النمو الإقتصادي، كما يتيح لهم التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.

**أبعاد الشمول المالي** : إن للشمول المالي ثلاث أبعاد رئيسية نلخصها في مايلي: (أشرف إبراهيم، 2021، صفحة 376_378)

- ✓ **الوصول للخدمة المالية:** قد يكون توفر الخدمات المالية محدودا بسبب مشاكل متعلقة بعدم إمكانية الوصول، مثال ذلك عدم توفر فروع البنوك المتواجدة في المناطق الريفية و النائية على بعض الخدمات المقدمة، لذا يشير البعد الخاص بالوصول الى القدرة على إستخدام الخدمات المالية من خلال المؤسسات الرسمية و عادة ما يتطلب تحديد مستويات الوصول الى تحديد و تحليل العوائق المحتملة لفتح و إستخدام حساب مصرفي؛
- ✓ **استخدام الخدمات المالية** : حيث يشير هذا البعد الى مدى إستخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي خلال فترة زمنية معينة، حيث يسمح هذا البعد بجمع البيانات عن المستخدمين من الأفراد أو الشركات للحسابات البنكية أو من لديهم حسابات ائتمان أو ودائع، أو من قاموا بمعاملات دفع عبر الهاتف ....إلخ؛
- ✓ **جودة الخدمات المقدمة:** و هي من أكثر التحديات التي تقابل كافة الدول خاصة النامية منها، لذا يجب على هذه الدول السعي الدائم نحو قياس و مقارنة و اتخاذ اجراءات تستند الى أدلة واضحة فيما يخص كفاءة و جودة الخدمة المصرفية المقدمة .

### 3.3 إهتمامات بنك الجزائر بالشمول المالي:

تحت شعار " نحو بناء تعليم يعزز الشمول المالي أكد محافظ بنك الجزائر بمناسبة اليوم العالمي للشمول المالي المنعقد يوم 27 أفريل 2020، على أن الشمول المالي سيمثل الإنتقال لمرحلة جديدة، لذا لا بد من اعتماد العديد من الاجراءات التي تدخل ضمن الآليات و الطرق الواجب إعتمادها من أجل التمهيد لتطبيق و إنجاح الشمول المالي و ذلك من خلال :

✓ **إرساء مبادئ الثقافة المصرفية:** و ذلك عبر تحسيس و تعليم فئة الشباب خاصة بمبادئ و أصول الثقافة المالية حسب المعايير الدولية، و لذلك نجد أن بنك الجزائر يعمل على وضع إستراتيجية إتصال ديناميكي موجه خصوصا نحو البنوك و المؤسسات المالية العاملة بالجزائر من أجل إشراكها في هذه المبادرة خاصة فيما يتعلق ببلورة اللوائح و الاجراءات التنظيمية. كأحد مؤشرات الشمول المالي نجد نسبة ملكية السكان البالغيين لحسابات رسمية حيث إزدادت ملكية الحسابات حول العالم بنسبة 50 % خلال الفترة 2011-2021، و ذلك من 51 % من البالغين الى 76 % ، في حين عرف إزدياد معدل ملكية الحسابات في البلدان النامية بمقدار 8% و ذلك من 63% الى 71 %، غير أنه نجد أنه رغم التحسن الذي عرفه المؤشر بالنسبة للجزائر والذي إرتفع من 33% و ذلك سنة 2011 ليصل الى 50,47% و يعود هذا الارتفاع الى تزايد الملتحقين بالجامعات كذلك الاتجاه نحو دعم المناطق الريفية بوكلات مصرفية لتسهيل معاملاتهم المالية، غير أنه شهد إنخفاض لسنة2017 بمعدل تقريبا 43%.

**الجدول رقم 01: نسبة ملكية حساب في مؤسسة مالية رسمية الى إجمالي السكان البالغين**

| الدول | 2011 | 2014 | 2017 | 2021 |
|---|---|---|---|---|
| **الجزائر** | %33,28 | %50,47 | %42,77 | - |
| **الدول النامية** | %42 | %55 | %63 | 71% |
| **العالم** | %51 | %62 | %69 | %76 |

**المصدر:** من إعداد الباحثة بالإعتماد على موقع : the worldbank-Global findex

✓ **التعريف بالمنتجات البنكية:** ذلك عبر اعتماد حملات ترويجية وتحسيسية للتعريف بمختلف المنتجات البنكية خاصة منها ذات العلاقة بالتقنيات الجديدة و التطبيقات و الابتكارات المالية المتاحة لتمكين جميع المواطنين من الوصول الى الخدمات المصرفية و التأقلم مع آليات التمويل.

✓ **إستحداث خدمات مالية:** و في هذا الاطار قام بنك الجزائر بإتخاذ جملة من اللوائح التنظيمية تهدف الى تعزيز الشمول المالي ، ضمن إصدار القانون المؤرخ في 15 مارس 2020 عبر إستحداث معاملات بنكية إسلامية من أجل إستهداف فئة أكبر من المتعاملين عبر تقديم خدمات بنكية جديدة ذات مبادئ إسلامية .

✓ **التشجيع على الانتشار المصرفي** : ضعف الانتشار المصرفي أو ما يعرف بضعف التمصرف Bancarisation الذي يقاس بمؤشر عدد الفروع لكل 10 آلاف نسمة، فيما يخص

الجزائر فإننا نجد عدم تناسب عدد المؤسسات المصرفية في الجزائر مع حجم الاقتصاد أو السوق المصرفي أو حتى عدد السكان الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرة هذه المؤسسات على تعبئة المدخرات و عدم تلبية حاجات عملائها من أجل ذلك فقد أكد محافظ بنك الجزائر من خلال كلمته الموجه في الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولي في 26 افريل 2020 على ضرورة توسيع شبكاتها الى كل مناطق خاصة تلك المناطق التي تعرف انعداما في الخدمات المالية، كما يجب تحديد طبيعة النشاطات الاقتصادية الموجودة من أجل توفير المنتجات المناسبة و التي تستجيب لانشغالات المتعاملين و المواطنين . و حسب ما صرحه الوزير الأول فهم أمام تحدي بلوغ 26 مليون بطاقة إلكترونية بريدية بين البريد و البنوك، و موزع آلي لكل 5آلاف نسمة (جريدة الشروق، 2022).

حيث يبرز لنا الجدول الآتي تطور عدد الشبابيك التابعة سواء للبنوك الخاصة أو العامة خلال تسع سنوات السابقة حيث نجد انه عرف تزايد مستمر خلال فترة 2009 -2018 ، لكن بوتيرة متفاوتة، حيث ارتفع عدد الشبابيك الى 1324 سنة 2009 بنسبة زيادة 5.62 % بالمقارنة مع سنة 2008،كما وصل عدد الشبابيك سنة 2013إلى 1494 منها 315 تابعة للبنوك الخاصة و 85 وكالة للمؤسسات المالية، في حين زاد معدل الشبابيك في السنة الموالية 2014 بما يعادل 1494 شباك أي بنسبة زيادة 1.05 % و هي بداية تدهور الأوضاع الإقتصادية في الجزائر بسبب إنخفاض الايرادات البترولية، خاصة أنه معظم البنوك النشطة هي بنوك عمومية تابعة للدولة ليصل عدد الشبابيك إلى 1604 سنة 2017 بحوالي 1145 وكالة تابعة للبنوك العمومية ، 364 وكالة تابعة لبنوك الخاصة و 95 وكالة للمؤسسات المالية .

**الجدول رقم 02: تطور عدد الشبابيك خلال الفترة (2009–2018)**

| السنوات | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد الشبابيك | 1324 | 1367 | 1441 | 1478 | 1494 | 1526 | 1557 | 1577 | 1604 | 1691 |

**المصدر**: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر عن الموقع : www.bank-of-algeria

بالرغم من سعي البنوك الى سياسة توسيع فروعها و هو ماترجم في الجدول أعلاه، إلا أنه تبرز لنا مشكلة التمصرف أو ما يعرف بالكثافة المصرفية، بسبب أن هذا التوسع غير كافي للكثافة السكانية بالجزائر والتي هي بدورها في تزايد مستمر حيث نجد وكالة بالنسبة الى 3453 في سن العمل سنة 2010 لتبقى نفس النسبة بسنة 2011، و قد ارتفعت الى وكالة لكل 3498 في سن العمل سنة 2012،في حين إنخفضت الى 3320 سنة 2015 و 2016 و الى 3214 سنة 2017 و هي أعداد تبقى بعيدا عن المستوى العالمي وهو وكالة لكل 10000 مواطن، وهذا رغم السعي نحو تحسن مستوى الصيرفة تدريجيا من خلال تكثيف شبكة

وكالات المصارف العمومية والخاصة إلا أن النتائج على الواقع لم تصل الى المستوى المطلوب، حيث لا تزال الجزائر تعاني من نقص الكثافة المصرفية إذا ما قرناها بالمغرب و قطر و لبنان التي عرفت نتائج جيدة في هذا المجال.

### 4.3 أهمية برامج التأهيل في تعزيز الشمول المالي

إن السعي الدائم نحو الارتقاء بالمنظومة المصرفية الجزائرية و ذلك إنطلاقا من الاصلاحات المصرفية التي عرفتها و التي كان قانون النقد و القرض و تعديلاته بمثابة حجر الأساس لبناء نظام مصرفي مبني على أسس صحيحة، إلا أن التغييرات الاقتصادية و التطور المستمر الذي تشهده الساحة المصرفية فرض عليه ضرورة مسايرة هذه التغيرات و كان لتطبيق برامج التأهيل هدف أساسي و هو النهوض بأداء و تنافسية البنوك الذي ساهم الى حد ما في تطوير الخدمات و الاهتمام بالعنصر البشري تفعيل ادارة المخاطر و كذا التركيز على التكنولوجيا ، من هذا المنطلق نجد أن برامج التأهيل اذا ما تم تفعيل تطبيقها ستساهم الى حد كبير في تعزيز الشمول المالي لأن الشمول المالي في متطلباته لا تتحقق الا اذا كانت تهيئة فعلية عبر برامج التأهيل و الشكل التالي يلخص العلاقة بين كل من التأهيل و الشمول المالي:

**الشكل رقم 01: علاقة التأهيل و الشمول المالي بتفعيل الأداء**

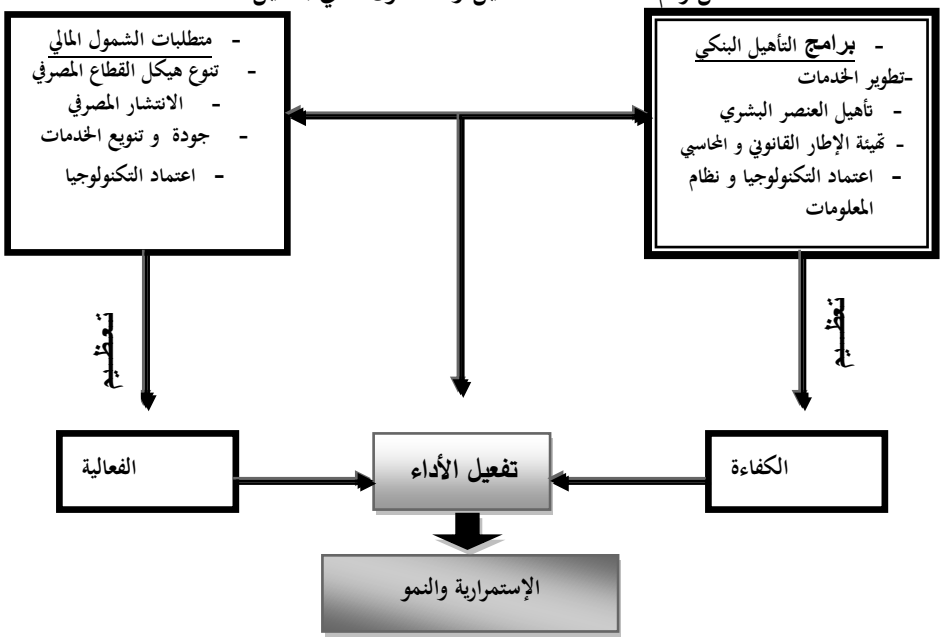


**المصدر**: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الدراسة

**من** الشكل أعلاه نخلص الى أن برامج التأهيل مهمة لتعزيز تطبيق الشمول المالي، هذا من جهة و من جهة اخرى يسمح التطبيق الشمول المالي الى دعم برامج التأهيل و تسهيل تطبيقها الامر الذي سينعكس على الكفاءة و الفعالية من خلال تفعيل أداء البنوك و ضمان الاستمرارية و النمو و هو من الأهداف التي تسعى كافة البنوك الى تحقيقها.

### 5.3 تشجيع إنشاء البنوك الاسلامية على ضوء التوجه نحو المعاملات المصرفية الإسلامية:

بعد فتح المجال أمام البنوك الأجنبية و كذا الخواص من خلال قانون النقد و القرض 90-10 كان بنك البركة من البنوك الإسلامية السباقة لفتح فروعها في الجزائر و ذلك يوم 06.12.1990 فهو مؤسسة مختلطة جزائرية سعودية تخضع نشاطاته الى قواعد الشريعة الإسلامية ، إستطاع هذا البنك عبر خدماته المقدمة من أن يحقق نتائج جد مرضية فيما يخص النتائج المالية قدر رأس ماله سنة 2019 أكثر من 55 مليار دج ، ليكون بعده بنك السلام الإسلامي تأسس في 08.06.2006 حيث يقدر حجم رأس مالي بأكثر من 5 مليار دينار جزائري لسنة 2020 و الذي عرف زيادة ملحوظة إذا مقارناه بسنة 2019 و الذي قدر بأكثر من 27,5 مليار دينار جزائري

و نظرا للأهمية التي تجسدها البنوك الإسلامية فقد إعتمد بنك الجزائر إستراتيجية مستحدثة عبر التوجه نحو تقديم معاملات مصرفية إسلامية على مستوى البنوك العمومية و ذلك من أجل جذب المتعاملين جدد و من إستهداف فئة جديدة من العملاء و ذلك عبر الآليات التالية :

### 6.3 استحداث معاملات مصرفية اسلامية :

تعد عملية فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية خطوة تمهيدية لتفعيل الصيرفة الإسلامية و هذا بعد إطلاق السلطات الجزائرية إصدار القانون 2020-02 الذي تبنى عبره مصطلح الصيرفة الإسلامية بدل التشاركية، و حدد عبره مختلف العمليات الإسلامية منها المرابحة المشاركة المضاربة الإجارة ، الاصتصناع السلم حسابات الودائع ....، و هو ما يفضله المجتمع الجزائري كبديل للعمل المصرفي التقليدي، حيث سيسمح هذا التوجه الى تعظيم أرباح البنوك و جذب رؤوس الأموال الإسلامية من أجل زيادة خصتها السوقية، و قد وصل عدد الشبابيك الاسلامية سنة 2021 الى 106 موزعة بين البنك الوطني الجزائري(59) القرض الشعبي الجزائري(31) و الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط (16) (توفيق و أسيا، 2022، صفحة 79) ، بالرغم من كل هذه البوادر إلا أنه تبقى التحديات من أجل إنجاح هذا النوع من العمليات المصرفية

الإسلامية موجودة و لا بد من دراستها و البحث عن حلول لها و لعل أهمها عدم وجود إطار قانوني خاص بالبنوك الإسلامية أو المعاملات الإسلامية حيث تخضع جميعها لقانون واحد، كما أنه البنك المركزي في تعاملاته وتحديد مختلف القوانين و التشريعات يضعها ضمن إطار البنوك التقليدية فقط، إضافة الى اقواعد الحيطة الحذر التي هي ضمن مقررات لجنة بازل و هي تحديات من شأنها أن تؤثر على فعالية مثل هذه العمليات .

### 7.3 إعتماد نموذج CRAFTE لتفعيل الاليات الرقابية لبنك الجزائر :

الذي يعتمد على جملة من المؤشرات و العناصر التي يسهم كل منها في تقييم درجة المخاطر والجودة الكلية للبنوك، فهو من أهم الأنظمة الحديثة التي تهدف من خلال مبادئها على تطوير وتحديث عبر نظم الرقابة بما يتلاءم مع المتغيرات و المستجدات البيئية ذلك عبر تركيزه على تفعيل الرقابة من خلال تبني مبادئ الحوكمة و تفعيل دور إدارة المخاطر و التأكيد على ضرورة الشفافية أما فيما يخص تحسين الأداء فهو يركز على جودة الموجودات، السيولة الرافعة المالية وتعظيم الربحية فعلى السلطات الاشرافية و الرقابية ان تواكب التطورات في المبادئ والممارسات الدولية السليمة المتعلقة بادرة المخاطر كما يجب ان يحرص على تعزيز سلامة وكفاءة القطاع المالي والمصرفي و الارتقاء بها لمواجهة التحديات، ذلك عبر توفير قواعد قانونية و تشريعية و مؤسساتية فعالة .

### 4. خاتمة

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى جملة من النتائج: سمحت الإستجابة السريعة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا عبر تسخير السياسة الإقتصادية عامة و السياسة النقدية بشكل خاص من تخفيف وطأة هذه الأزمة و تحقيق الاستقرار المالي بنسبة كبيرة، عبر إعتماده على جملة الاجراءات الوقائية و كذا التحفيزية، مع تشجيعه على ضرورة التوجه أكثر نحو إستخدام الوسائل الغير نقدية و دعمه للمعاملات المالية الإسلامية عبر فتح شبابيك الاسلامية على عدة بنوك ، إلا البنك المركزي و البنوك الجزائرية لاتزال أمام تحديات أخرى أهمها التطبيق الفعلي و الفعال لمختلف البرامج المسطرة، حيث كخطوة أولى لا بد من تفعيل برامج التأهيل من أجل بناء أرضية فعالة للشمول المالي مع التأكيد على ضرورة الإهتمام بالبنوك الإسلامية .

كما يمكن طرح جملة من التوصيات التي نوجزها فيمايلي :

- ✓ **إستراتجية الامتثال للوائح و القوانين الصادرة عن البنك المركزي** له أهمية بالغة خاصة أن هذا الأخير يسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف على المدى قصير و البعيد و الذي يصب في تحقيق التوازن الاقتصادي و السلامة المالية التي تعتبر من أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول خاصة عندما تكون هناك أزمات و هو ما نلاحظه في ظل جائحة كورونا عبر سعي البنوك المركزية الى تبني خطط و آليات للخروج من الأزمة بأقل الخسائر الأمر الذي سينعكس ايجابيا على الاقتصاد عامة و كافة أصحاب المصالح، من ضمنها البنوك و المؤسسات المالية.
- ✓ **اعتماد برامج لإختبار القدرة على تحمل الضغط** حيث أن تقييم ملائمة مستوى الأموال الخاصة و سيولة كل البنوك و المؤسسات المالية في الظروف العادية لا يعبر عن الصلابة ضد الصدمات بل برامج اختبار الضغط هي التي تعكس القدرة على تحمل الضغوط التي قد تنجر عن انعكاسات الروابط بين المصارف أو تلك المتعلقة بالاقتصاد الكلي.
- ✓ **ربط المخاطر بالإجراءات الرقابية** حيث يسمح استخدام مصفوفة المخاطر من ربط المخاطر بالإجراءات الرقابية للتعرف على المخاطر حسب درجة السيطرة عليها من أجل التخفيف حدتها ؛
- ✓ **ضرورة الاهتمام بارساء الثقافة المصرفية** من أكبر التحديات التي يجب التركيز عليها، لذا لابد من إعتماد آليات بعيدة المدى ؛
- ✓ **الاهتمام بتطبيق نظام مدفوعات** رقمي مما سيسمح بالاستخدام السهل و قلة التكاليف؛
- ✓ **اعادة رسكلة العنصر البشري** من الضروريات التي يجب الاهتمام بها عبر تدريبها في مجال العمل البنكي الالكتروني و كذا طرق التعامل و تقديم الخدمة للمتعاملين .

## 5. قائمة المراجع.


1 شلابي عمار، سنة 2006، تأهيل المؤسسة العمومية الاقتصادية و محيطها "دراسة حالة" المؤسسة الوطنية للرزم المعدني "وحدة سكيكدة " ،مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سكيكدة ، الجزائر.

2 ميهوب سماح، سنة 2014، أثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على الأداء التجاري و المالي للمصارف الفرنسية" دراسة حالة نشاط البنك عن بعد"، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر.،

3 زيدان محمد، سنة 2009، أهمية إرساء و تعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي بالإشارة الى البنوك الجزائرية ، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 09.

4 بربار نوردين ، قلمين محمد هشام، سنة 2014، تحديات ارساء مقررات لجنة بازل 3 في المصارف الجزائرية، المجلة الجزائرية الاقتصادية و المالية، العدد 01.

5 فراح أسامة، رحمة عبد العزيز، 2021، الشمول المالي و دوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة للدراسات العلمية و الأكاديمية.

6 آيت عكاش سمير، الطيب ياسين،سنة 2012 تكييف النظام المصرفي الجزائري وفق معايير لجنة بازل الجديدة، مجلة الاقتصاد الجديد،العدد 07 .

7 عطية أشرف ابراهيم ، تعزيز الشمول المالي و التكنولوجيا المالية بين الفرص و التحديات: عرض لتجربة الشمول المالي في مصر، المجلة الدولية للفقه و القضاء و التشريع ، العدد2 سنة 2021

8 كمال رزيق و بوزعرور عمار، المنعقد في29-30 اكتوبر2001، التصحيح الهيكلي و أثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر ، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية و تعظيم مكاسب الاندماج في الحركية الاقتصادية العالمية، جامعة سطيف، الجزائر.

9 خذري توفيق، أسيا بوعكة ، سنة 2022 ،واقع توطين الصيرفة الاسلامية في الجزائر على ضوء النظام 20-06 و التعليمة 20-03، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال ، ص 79.

10 LAMIRI Abdelhak , La mise a niveau , revue des sciences commerciales et des gestion, école supérieure de commerce ,Alger, ,année 2001

11 إيمان كيموش ،جريدة الشروق، من الموقع :

12 www.echoroukonline.com , consulte le 24_12_2021

13 بنك الجزائر، 2020 ، **التقرير السنوي للأوضاع الإقتصادية** ، من الموقع :

14 https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2020arabe.pdf,page 32

15 البنك الدولي، الشمول المالي، من الموقع :
https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overvie

16 حنان الطيب، الشمول المالي،صندوق النقد العربي، من الموقع :
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/financial-inclusion.pdf